ضبط أشخاص سرقوا سيارات وهربوها إلى المناطق الساخنة بتزوير الأوراق

محمد منار حميجو

أعلن قاضي غرفة الجنايات بمحكمة النقض أحمد البكري أن هناك حالات في القضاء لأشخاص سرقوا سيارات وهربوها إلى مناطق ساخنة ومنها من دمشق إلى دير الزور كاشفاً أن حالات سرقة السيارات ارتفعت إلى الضعف خلال الأزمة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين البكري أن السارقين استطاعوا تهريب السيارات إلى تلك المناطق عبر تزوير أوراق وتغيير لونها واللوحة التي تشير إليها مشيراً إلى أن هناك سارقين حاولوا تهريب السيارات المسروقة إلى خارج البلاد.

وأضاف البكري: إن ارتفاع معدل سرقة السيارات يعود إلى انخفاض مستوى الأمان في بعض المناطق إضافة إلى انتشار ضعاف النفوس وزيادة عدد العصابات التي استغلت الظروف التي تمر بها البلاد.

وأكد البكري أن العصابات استغلت إنشغال قوى الأمن الداخلي في محاربة الإرهاب إلا أن هذا لم يمنع من ضبط الكثير منها مشيراً إلى أن العصابات تزور أوراق أو بطاقات تهريب السيارات ولو بفكها قطعاً.

وبين البكري أن أصحاب السيارات يلعبون دوراً في تخفيض مستوى الجريمة وذلك باتخاذ كل أساليب الأمان والاحتراز بما في ذلك تركيب أجهزة إنذار أو عدم ترك شباك السيارة مفتوحاً باعتبار أن ذلك يساعد إلى حد كبير في القضاء على هذه الظاهرة.

وأوضح البكري أن جريمة سرقة السيارة جنائية الوصف أي من اختصاص محكمة الجنايات مؤكداً أنها من الجرائم التي لا تدخل فيها الأسباب المخففة لأن السيارة تعتبر ذات قيمة اقتصادية لصاحبها وبالتالي فإن الشرع السوري راعى هذه المسألة بشكل كبير.

وأشار البكري إلى ارتفاع معدل السرقات بشكل عام مشدداً على دور القضاء في مسألة تخفيض هذه الجريمة وذلك بفرض أشد العقوبات بحق من تثبت عليهم الجريمة.

وبين البكري أن القانون تشدد في مسألة الشركات وذلك حفاظاً على أموال المواطنين ولاسيما في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد والتي أفرزت العديد من الظواهر السلبية في المجتمع.

جامعة دمشق تحسم الجدل: لا إيقاف لأي برنامج الآن أو مستقبلاً

غريب لـ«الوطن»: ١٢ ألف طالب وطالبة دراسات عليا في دمشق و١٠٠٠ طالب في مرحلة الدكتوراه

فادي بك الشريف

استغرب الطلاب من التصريحات الشفهية أو الإعلامية التي تصدر من بعض أعضاء الهيئة التدريسية وخاصة إذا كان هذا العضو بموقع المسؤولية والتي ما دأبت تنفك عن الحديث عن الرغبة في إيقاف القبول بشكل دائم أو مؤقت لبعض أقسام الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) تحت ذرائع غير منطقية مخالفة بذلك السياسة العامة للحكومة وتوجيهات رئيس مجلس الوزراء بزيادة أعداد المقبولين في الماجستير والدكتوراه وفتح ماجستيرات وتخصصات جديدة تساهم في استيعاب الراغبين في متابعة تحصيلهم من أجل رفد الوطن بكوادر علمية متخصصة تساعد في إعادة الإعمار وتمنع هجرة الشباب والكوادر العلمية.

وبدلاً «من المضي في هذه السياسة نسمع أصواتاً من هنا وهناك تغرد خارج السرب وتضع العصي بالعجلات مطالبة بوقف ضخ هذه الدماء الجديدة والاستفادة من طاقاتها تحت مسوّغات مختلفة فمرة عشرة طلاب أفضل من مئة ومرة لا أعضاء هيئة تدريسية كافون ومرة لا شواغر للإشراف على الطلاب ومرة كذا وكذا ومن هذا الكلام العبثي.

الطالب عمار الفلاح من كلية الآداب قال: من الغريب جداً أن نعالج مشكلة بمشكلة فبدلاً من الحديث عن وقف القبول سواء مؤقتاً أم دائماً لعدم وجود أعضاء هيئة تدريسية، فإنه يمكن حل هذه الإشكالية عن طريف رفع نسبة الإشراف لعضو الهيئة التدريسية ولا سيما في الكليات الأدبية إلى ١٥ طالباً بدلاً من ١٠ طلاب أو زيادة أعداد أعضاء الهيئة التدريسية وذلك بالإعلان عن مسابقات دورية للتوظيف وتسهيل الشروط.

كما تحدث أيمن من طب الأسنان، على أن هناك حلولاً بديلة إذا ما أردنا أن نضبط العملية التعليمية عن طريق إعادة النظر بالخطة الدرسية وأسلوب التدريس وتغيير الكتاب الجامعي ورفع مستوى الطالب ومستوى الاختبارات مع إبقاء الباب مفتوح لمن يرغب في متابعة تحصيله العلمي والعمل فقط على إصلاح النظام الدراسي من الداخل (طرائق تدريس- جودة في الأبحاث- دقة في الاختبارات).

وللحديث عن هذا الموضوع، بيّن نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة دمشق الدكتور محمد غريب في حديث خاص لـ«الوطن» أنه لم يصل إلى الجامعة أي شيء من هذا الخصوص من الكليات بتخفيض برامج الدراسات العليا، مبيناً أن التوجه مع زيادة عدد المقبولين في الرسائل من ماجستيرات أكاديمية وتأهيل وتخصص، إضافة إلى المقبولين في الدكتوراه، ذاكراً أن لا مسوّغ لإيقاف وتخفيض العدد، مشيراً إلى أهمية زيادة الإشراف ضمن حدود منطقية ومقبولة، مبيناً أنه لا مطالبة بتخفيض أعداد المقبولين بل على العكس هناك.

وقال الدكتور غريب: إنه تم السماح منذ نحو أسبوع لأعضاء الهيئة التدريسية بفروع جامعة دمشق بالإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه، مشيراً إلى أهمية هذا الأمر في إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن بالإشراف على الطلاب، كما أن ذلك يزيد من نقاط الطالب لمجالات أخرى، مضيفاً: إنه في حال تقدمت أي كلية من الكليات لمقترح إحداث وافتتاح ماجستيرات جديدة، فإن جامعة دمشق ترحب بهذه الفكرة شرط أن تكون البرامج مهمة ويؤمن لها البنية التحتية والكوادر والمخابر.

وأوضح نائب رئيس الجامعة أن عدد طلاب الدراسات العليا يفوق ١٢ ألف طالب وطالبة، مبيناً وجود ١١٦ ماجستيراً أكاديمياً بكليات جامعة دمشق قبل فيها ١٢٣٢ طالب دراسات عليا لعام ٢٠١٧، أما ماجستيرات التأهيل والتخصص فعددها ٤٦ ماجستيراً قبل فيها ٩٠٠ طالب وطالبة، إضافة إلى قبول ١٥٠٠ طالب وطالبة في دبلوم التأهيل التربوي، ذاكراً في سياقه أن هناك ١٠٠٠ طالب دكتوراه مسجلين في مرحلة الرسالة، وأن جامعة دمشق تتابع الموضوع بشكل حثيث بتوفير كل متطلبات العملية التدريسية.

١٥ لتر بنزين فقط لكل سيارة في القنيطرة

الوطن- القنيطرة

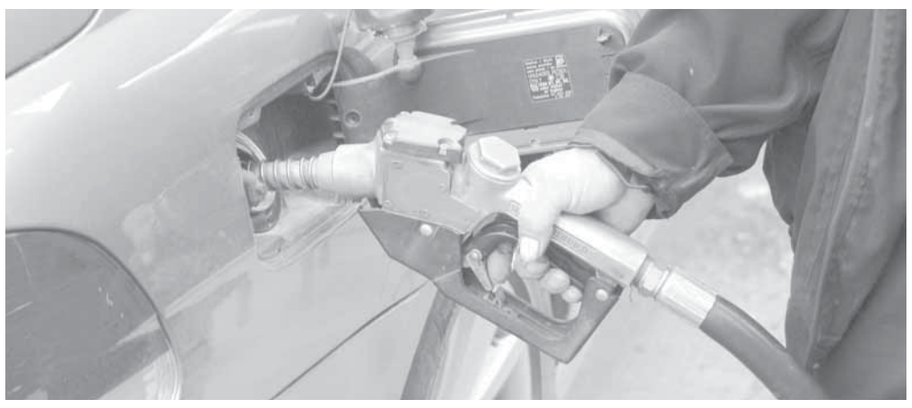

تبدو أمور المحروقات في محافظة القنيطرة تحت السيطرة ومضبوطة بشكل يوفر المادة سواء المازوت أم البنزين لأبناء المحافظة، ولا يفهم من كلامنا أن المواد كافية في ظل الطلب الكبير والإقبال المتزايد على مادة المحروقات ولكن في ظل الظروف الراهنة والإمكانات المتاحة يتم التعامل مع الكميات المتوفرة، وتبقى محطة سادكوب التابعة للقطاع العام وحدها التي تتصدى لتأمين البنزين والمازوت للمواطنين وتحت إشراف ومتابعة من المعنيين حتى أن عضو المكتب التنفيذي المختص محمد الجبر أشرف بنفسه على توزيع مادة البنزين طوال يوم الجمعة وبحيث يحصل كل صاحب آلية على كمية محددة مقدارها ١٥ لتراً لكل مركبة وبحيث تكفي الحاجة وتحقق العدالة بين الجميع ومن دون استثناء، إضافة إلى منعه تعبئة البيدونات ولأي سبب كان فالمادة للآليات واليوم نعيش ظرفاً مؤقتاً والحكومة تسعى جاهدة إلى تأمين كل متطلبات المواطنين رغم الحصار الخانق من الدول المشاركة في سفك الدم السوري.

وكما قلنا فإن محطة سادكوب تتحمل العبء الأكبر لتأمين احتياجات القنيطرة من المحروقات ولغاية ظهيرة الجمعة العاشر من شباط لم يصل اليها سوى ثلاثة طلبات من البنزين من العدد المحدد لها والبالغ ١٦ طلبا وهذا يعني أن المحافظة وصل اليها ٢٠ ٪ فقط من مادة البنزين ومن مخصصات محطة سادكوب، أما عن مادة المازوت فقد استلمت محطة سادكوب أربعة طلبات والمحدد لها ١٦ طلباً والنسبة ٢٥٪ من المادة وأمام ذلك فقد اتخذت لجنة المحروقات وبتوجيه من محافظ القنيطرة إجراءات فورية لتأمين المخابز بالمادة والآليات لنقل الركاب والتدفئة وجهات القطاع العام وبالفعل فقد تم بيع مازوت التدفئة لأبناء مدينة البعث بالغالونات وكمية تتراوح بين ٢٠ – ٢٥ لتراً لكل عائلة وبحيث يستفيد من المادة أكبر قدر ممكن من المواطنين لأن الكمية التي كانت محددة لمدينة البعث ٢٠٠٠ لتر على حين إن حاجة المدينة ٧٠٠٠ لتر، مع التنويه بأن المازوت كان متوفراً وبكميات كبيرة ومعظم الصهاريج وقبل فترة كانت تعود كما هي ونسبة توزيع مازوت التدفئة في مدينة البعث خير ما نشير اليه، حتى الأسبوع الماضي كان بإمكان أي مواطن بالمدينة تعبئة ٢٠٠ لتر المخصصات المحددة له بكل يسر وسهولة ولكن على أرض الواقع الضائقة المالية وعدم توفر قيمة المازوت كانت من المسوغات التي تمنع أبناء مدينة البعث من استلام مخصصاتهم خلال الفترة السابقة في العام الفائت والحالي، وكما هو معروف فإن أغلبية المقيمين في المدينة من الموظفين لأنها سكن وظيفي.

أما عن مادة الغاز فهي متوفرة وبكميات كبيرة ومعظم قرى ريف دمشق تحصل على ما نسبته ٤٠ ٪ من الكميات الواردة إلى وحدة تعبئة الغاز، ومن باب الطرفة أن كثيراً من المواطنين يبدون انزعاجهم من أصوات باعة الغاز الذين يقرعون على اسطوانات الغاز ويتجولون بين الأحياء والمناطق والقرى، وتقول عقبال انزعاج هؤلاء من باعة البنزين والمازوت خلال تجوالهم كباعة الغاز حين توفره.. وسبحان مغير الأحوال!

٩٨ مصاباً بالتهاب الكبد A بمدينة طفس

صحة درعا: الموضوع متابع واتخذت الإجراءات اللازمة حياله

درعا - الوطن

بناء على ما وردها من إبلاغ عن حالات إصابة بالتهاب الكبد الألفي في الحي الغربي من مدينة طفس بمحافظة درعا وهي منطقة ساخنة تتابع مديرية صحة درعا الموضوع باهتمام كبير، وأوضح رئيس دائرة برامج الصحة العامة في المديرية الدكتور أيمن العاسمي أنه فور ورود معلومات عن وجود إصابات تم الإيعاز إلى رئيس منطقة طفس الصحية لتقصي وترصد الحالات إن وجدت، وقد تم تشكيل فريق من رئيس منطقة طفس ومسؤول الترصد وعناصر من المنطقة وقام بزيارة إلى الحي الغربي (منازل ومدارس ومخابر خاصة) من المدينة المذكورة وتبين أن أعداد المصابين بالكبد الوبائي حسب التصنيف العمري قارب الـ٧٥ طفلا أعمارهم دون ١٥ سنة ونحو ٢٣ شخصاً فوق ١٥ سنة. علما أن أغلب المنازل في الحي الغربي تستهلك المياه الخاصة بالشرب من الآبار الداعمة للشبكة، وفي تقصي أسباب الإصابة تبين وجود تلوث مياه الشرب مع مياه الصرف الصحي في الحي بسبب اهتراء شبكة مياه الشرب وقدمها، وتم قطف عينات مياه من عدة منازل وأرسلت إلى مخبر مؤسسة مياه الشرب في محافظة درعا ولم تصل النتائج حتى الآن، علما أن مخبر الصحة العامة في مديرية صحة درعا توقف عن العمل منذ بداية الأحداث، وبناء عليه تم رفع كتاب إلى محافظة درعا للتوجيه إلى منظمة الهلال الأحمر ومديرية التربية لأخذ عدة إجراءات تتمثل بتكليف منظمة الهلال الأحمر السوري بتوزيع حب الكلور المعقم لمياه الشرب على المنازل والمدارس في مدينة طفس- الحي الغربي وإصلاح شبكة مياه الشرب المهترئة التي سببت التلوث مع مياه الصرف الصحي، والتوجيه إلى مديرية تربية درعا لتنظيف خزانات مياه الشرب في مدارس مدينة طفس من خلال حملة من يوم واحد وكلورة مياه الشرب في المدارس وعدم استهلاك المياه غير المكلورة فيها، وستقوم مديرية صحة درعا بحملة توعية للمواطنين من خلال محاضرات في المراكز الصحية وندوات وجلسات نسائية لتوعية السكان عن المرض وطرق الوقاية من الإصابة به.

١,٨ مليار ليرة لإعادة إعمار مساكن عدرا العمالية

مرهج: شاليهات رأس البسيط ستعود لاستقبال العمال في الصيف القادم

محمود الصالح

كشف علي مرهج رئيس نقابة عمال الكهرباء في دمشق عن رصد مبلغ ١,٨ مليار ليرة سورية لإعادة تأهيل مدينة عدرا العمالية بشكل عاجل منها مليار ليرة للشقق المتضررة بشكل كبير و٨٠٠ مليون للشقق التي أصيبت بضرر بسيط.

وبين مرهج في حديثه خلال مؤتمر النقابة السنوي أن هناك ٥٠٠٠ شهيد خلال الأزمة قدموا أرواحهم من أبناء الطبقة العاملة فقط. وبين أن الشاليهات العمالية في رأس البسيط ستعود لاستقبال العمال خلال الصيف القادم. وكان عمال الكهرباء قدموا مطالبهم للقيادات النقابية والإدارية الخاصة في قطاع الكهرباء ومنها: العمل على استثمار نادي الكهرباء من العمال بشكل مباشر ليكون باستطاعة أي عامل ارتياده، تعديل سعر الوحدات الطبية وصرف الدواء الأجنبي الموجود في الصيدلية العمالية. وتساءل البعض عن مصير قيمة الأدوية وأرباح الصيدلية العمالية بعد أن استثمرتها مؤسسة الرعاية الصحية وأرباح نادي الكهرباء.

أشاد العمال بخطوة الاتحاد العام بإنشاء وحدة اقتصادية للألبسة الجاهزة العمالية وكذلك لتدريب أبناء الشهداء وجرحى الجيش العربي السوري. واحتج البعض على المدة الزمنية المخصصة للعمال لاستلام اللباس العمالي كونها قصيرة. وطالب العمال بتحويل تغذية محطة النبك ودير عطية عن طريق خط جندر ٢٣٠ ك ف نظرا لأهمية هذه المنطقة. واشتكى العمال من عرقلة المديرين للترفيع الاستثنائي من خلال مطالبتهم أن يكون العامل قام بعمل مميز ليستحق الترفيعة الاستثنائية.

برهان عبد الوهاب عضو الاتحاد العام لنقابات العمال أوضح أنه يتم إعداد مذكرة لوزير الكهرباء لرفع سقف المكافأة التشجيعية. وفيما يتعلق بعمل مؤسسة الرعاية الصحية فهي مؤسسة حديثة وقد أصابت في مكان وأخطأت في مكان آخر وأما أرباح الصيدلية العمالية فسيتم تحويلها للسنوات الماضية إلى صندوق المساعدة الاجتماعية. وأكد أن وزارة الكهرباء لن تتحمل خسائر شركة الدباغة لأنها قدمت بضاعة سيئة وغير كافية. وبالنسبة للحذاء العمالي هناك تعاون طيب ومشكور من المدير العام لشركة الأحذية. وعن إصدار قرارات تعسفية في شركة كهرباء دمشق أكد أنه فعلاً تم إصدار قرارات ظالمة بحق العاملين ونقلهم بشكل تعسفي. علي مرهج رئيس النقابة أكد أن الجهود مستمرة لإقامة دعوى قضائية من النقابة باسم العاملين الذين تم ترفيعهم بشكل جزئي وكشف عن حصول عمال الكهرباء على سيارة إسعاف لتقديم الخدمات الاسعافية لعمال الكهرباء بإشراف نقابتهم بدمشق.

حمص الأولى بإنتاج التفاح

حمص- نبال إبراهيم

قال رئيس دائرة الإحصاء في مديرية زراعة حمص المهندس إحسان الطحش لـ«الوطن»: بلغ إنتاج موسم التفاح في محافظة حمص في الموسم الزراعي ٢٠١٦–٢٠١٧ نحو ١٨٦ ألف طن محققا إنتاجاً وفيراً وزيادة قدرها أكثر من ٨٠ ألف طن عن الموسم الذي سبقه والذي بلغ نحو ١٠٠ ألف طن، موضحاً أن هذه الزيادة بالإنتاج تعزى إلى توفر مستلزمات الإنتاج والظروف المناخية والبيئية الملائمة التي شهدتها المحافظة خلال الموسم الزراعي المذكور.

وأشار المهندس الطحش إلى أن حمص تأتي في المركز الأول بإنتاج التفاح على مستوى القطر، إذ يبلغ إجمالي عدد أشجار التفاح فيها ٤٫٤١٧ ملايين شجرة مزروعة على مساحة ١١٠ آلاف دونم علما أن العدد المثمر منها يبلغ ٣,٥٦٧ ملايين شجرة، فيما ٢,٨٠٢ مليون شجرة مزروعة في الأراضي البعلية، لافتاً إلى أن معظم المساحات المزروعة بالتفاح تنتشر في قرى منطقة المركز الغربي وتلكلخ والقصير.

وبين رئيس دائرة الإحصاء أن بلدة كفرام الواقعة بريف حمص الغربي تعتبر من أكثر المناطق شهرة بإنتاج التفاح على مستوى المحافظة وإنتاجها كان وفيرا خلال هذا الموسم نتيجةً لعدم تعرض الأشجار لموجات صقيع أو برد خلال مرحلة الإزهار ونمو العقد أدى إلى الحفاظ على الثمار خلال مرحلة النضج والإنتاج.

وكشف المهندس الطحش في ختام حديثه: أنه ونظراً لوفرة الإنتاج يلجأ عدد من المزارعين إلى تخزين قسم من الإنتاج في برادات مخصصة لحفظ الفواكه ليتم تسويقها بشكل تدريجي لتلبية حاجات الأسواق والحفاظ على الجودة والسعر.

سوق الدروس الخصوصية نشط في طرطوس

طرطوس – محمد حسين

ما إن بدأ الفصل الدراسي الثاني في طرطوس حتى بدأ طلابنا في الشهادتين الإعدادية والثانوية بالتغيب عن قاعاتهم الصفية في مدارسهم الرسمية بذريعة متابعة الدروس الخصوصية وعدم تضييع وقتهم (الثمين) فالدقيقة لها قيمتها في سلم الدرجات النهائية التي ترسم شكل المستقبل الموعود في المحافظة، ليس سوى التحصيل العلمي طريقاً لبلوغه!!

قد لا يلام الأهل في حرصهم على مستقبل أولادهم فهم الأقدر على تلمس واقعهم واجتراح الحلول والبدائل ولذلك كانت الدروس الخصوصية ملاذاً لا بد منه بعد تراجع الأداء والمردود في مدارسنا العامة.. ولذلك فهم يعمدون لتغييب أولادهم بطريقة قانونية هي التقارير الطبية (الوهمية) فهي الحل الأسلم لكي يقدم أولادهم الامتحانات باسم مدارسهم الرسمية وإن كانت مكلفة قليلاً!!

طبعاً في بورصة الدروس الخصوصية لا مكان للفقراء وأصحاب الدخل المحدود وليس لهم سوى المدرسة وأساتذتها طريقاً لتحصيلهم العلمي ولذلك فهم لا يغيبون ولا يتغيبون وإن كانوا محط سخرية (المدرسين) الذين أقل ما يقولونه لهم (شو جابكن)!!

عضو المكتب التنفيذي المختص في مجلس محافظة طرطوس طارق معلا أكد وجود هذه الظاهرة وأشار إلى أن المحافظ وجه كتاباً بخصوصها لمديرية التربية طلب بموجبه التشدد في دوام المدرسين والطلاب وعدم قبول أي تقرير طبي لغياب الطلاب إلا إذا كان صادراً عن أحد المشافي العامة كما تضمن الكتاب موافاة المحافظة بتقارير أسبوعية عن عدد الطلاب المداومين والمنقطعين والإجراءات المتخذة بحق المدرسين المتغيبين والطلاب الغائبين.

وأوضح معلا أن ظاهرة ترك الصفوف من الطلاب في الشهادتين لها أسباب مختلفة منها عدم قيام المدرسين بواجبهم ومن ثم اعتماد الطلاب وذويهم على الدروس الخصوصية في منازل المدرسين وهذا أساء ويسيء للعملية التربوية وانعكس سلباً على أهالي الطلاب الفقراء وذويهم.. مدير التربية في طرطوس عبد الكريم حربا تحدث عن إجراءات التربية لمنع تغيب طلاب الشهادتين عن صفوفهم بحجة المراجعة كما هو عليه الحال حيث يتغيب أكثر من ٨٠٪ اعتباراً من بداية الفصل الثاني قائلاً:

مديرية التربية اتخذت عدة إجراءات في هذا المجال بناء على التعليمات الوزارية وتوجهات المحافظة وأبرزها عدم قبول أي تقرير طبي إلا إذا كان صادراً عن مشفى حكومي وإلزام المدرسين بالدوام في المدارس ولو لم يكن في القاعة الصفية سوى طالب واحد وكذلك عدم السماح لأي طالب بالتقدم للامتحان بشكل رسمي في المدرسة إذا غاب ١٥ يوماً فما فوق.